إذن العمل المعدل

المطلوب توحيد موقف الجامعات تجاهه

منذ صدور الامر العسكري (٨٥٤) في تموز عام ١٩٨٠ تباين موقف المؤسسات التعليمية المحلية المعارض له قوته وضعفه كونه موقفا موحدا بين سائر المؤسسات التعليمية بل كل مؤسسة منها ومنذ ذلك التاريخ اضطرت السلطات الى ادخال سلسلة من التغييرات على الوثائق والاجراءات العمل التي ترتبط بالامر المذكور بدرجات متفاوتة. وقد لعب ذلك تحت ضغط وحدة الصف التي لعبت الحركة الطلابية دورا اساسيا في ترسيخها، حيث كان كل تعديل او تنازل تبديه السلطات امام موقف الجامعات الرافض يعتبر انتصارا او تلمسا من التعديلات.

ما يحدث اليوم في الجامعات بالارتجال وبروز الاحتهاد على لكل جامعة، وحتى ادات خاصة للهيئات طقة داخل الجامعة الواحدة.

وفي هذا السياق لم تكن ة ان يبدأ خرق الاجماع في ة بيرزيت عندما انفردت نسيق بالموافقة على توقيع ي "اذن العمل المعدل"، تشكل ذلك ضربا للاسس مقراطية التي كان يقوم ها التنسيق بين الطلبة في لف الجامعات.

هذا وقد توجه مندوبنا لعدد ر من الاساتذة والطلبة في عات بيرزيت والنجاح وبيت لحم وة موقفهم من هذه القضية. رفض معظم الذين التقينا بهم ة الوثيقة ونحن نجمل الاراء حملنا عليها علما بان عددا الاساتذة والطلبة طلبوا عدم اوالهم!

ما هي جذور اختلاف الموقف الجامعات المختلفة؟ لماذا ت الكتل الطلابية في جامعة ليل والنجاح ما وافقت عليه ادارتها في بيرزيت؟ ما هي يات مؤيدي توقيع اذن العمل؟ ما هي مبررات رافضي توقيعه؟ الذي ينبغي عمله الان؟

وبالمقابل سجل طلبة عة الخليل احتجاجهم ورفضهم ل لتوقيع الوثيقة مما حمل رة الجامعة على اغلاقها.

الاستاذة شهيره سعيد — عة النجاح:

اذن العمل الحالي — اي كما ل في صيغته المعدلة — هو اسوا ر من صيغته الاولى، بل واخطر وثيقة وليس طلب اذن عمل — عة اخضاع لاعلى هيئات فكرية ادية وتعليمية كما انها مدخل ح لقرار ٨٥٤ الذي يستهدف شلالية الجامعات الاكاديمية شهاك حرمة التعليم وبؤدي تالي الى الحاق الجامعات احتلال والبقية المخطط لها منذ ب طويل والى وقت اطول لا ى على شعبنا.

اعتقد انه يمكن مجابهة وجد في حالة عدم التوقيع طريق:

تكثيف برامج المدرسين وجودين حاليا.

تبادل المدرسين بين جامعات حسب الحاجة.

التعاقد مع الكفاءات المحلية وجودة في الخارج.

توظيف الكفاءات المحلية طلة عن العمل.

اجبة قشور — مجلس طلبة جامعة بيرزيت.

لقد تمت الموافقة من مختلف الاطراف على توقيع اذن العمل. وبعد دراسة مستفيضة للاذن تم التوصل الى نتيجة انه توجد عدة ثغرات فيه، وقد تكون هذه الثغرات مدخلا من اجل تطبيق قانون ٨٥٤ على الجامعات من خلال البند بالاساتذة الاجانب ونحن نرى ضرورة توحيد موقف كافة المؤسسات والاطر الطلابية من اجل مقاومته والوقوف بحزم تجاه اي خطوة لتطبيقه على الاساتذة المحليين.

نقابة العاملين في جامعة بيرزيت — من خلال رئيس هيئتها الادارية د. سري نسيبة: لم يكن نعتقد ان هناك علاقة قانونية او عضوية بين وثيقة الاساتذة الاجانب والامر، انما اعتقدنا ان هنالك ارتباطا سياسيا بين الامرين، اما الان فاننا نعتقد ان الارضية في العلاقة بيننا وبين الادارة المدنية اختلفت كليا. حيث اثبت ابناء المناطق المحتلة بنضالهم رفضهم لتطبيع العلاقة مع الاحتلال عبر ٨٥٤ والادارة المدنية وغيرها من الامور. هذا من جهة، ومن جهة اخرى فقد حصرنا في بادئ الامر مطالبتنا بقضية خاصة هي ازالة عبارة م.ت.ف من الوثيقة. ولم نرض عبر مفاوضين متوالين باية من التعديلات الشكلية التي اجبرت السلطات على ادخالها حتى آخر صيغة حيث ان ازالة عبارة م.ت.ف من الاذن الموقع عليه تعني بالنسبة لنا نهاية للمعركة السياسة التي خضناها في هذا المجال بالذات.

من جهة ثالثة فان احد مصادر قوتنا في الماضي كانت دائما قناعة الاساتذة الاجانب بصحة موقفنا ورفضهم ان تتدخل السلطات بحرياتهم الاكاديمية. اما الان فقد تغير الوضع، حيث ان الاساتذة المعنيين يحذرون ان الصيغة الاخيرة مقبولة من ناحية الحرية الاكاديمية.

اما التحفظات التي يثيرها بعض الطلبة بخصوص الصيغة الاخيرة فاحد منها:—

ترويس الوثيقة باسم الادارة المدنية والامر ٦٥ وتقول ان هاتين القضيتين ليستا من اختصاص

● يظهر في الصورة العليا اذن العمل المعدل الذي تم التوقيع عليه.

● اما الصورة السفلى فهي الصفحة الثانية من الاذن والمشار اليها في البند ١٨ من الاذن. (انظر الصورة العليا).

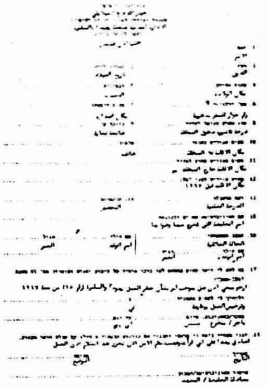

عند الموافقة على هذا الطلب، ملاحية اذن العمل تشترط بما يلي:—

١ — يسري اذن العمل على الوظيفة والمكان كما ورد في هذا الطلب فقط.

٢ — اتخاذ مدة سريان الاذن بالتي صاحبه بعدم القيام باي عمل يمس الامن والنظام العام وبن ضمن ذلك الالتزام بنصوص القانون وتشريعات الامن التي تحظر اي عمل او تقديم اية خدمة من شأنها مساعدة او دعم م.ت.ف. او اي منظمة معادية اخرى كما ورد في الامر بشأن حظر اعمال التحريض والدعاية المعادية (تعديل رقم ١) (يهودا والسامرة) لرقم ٩٣٨ ٧٤١ ـ ١٩٨١.

٣ — ليس من شأن ما ورد في هذه الشروط ان ينتقص من الواجبات الملقاة على صاحب الاذن بموجب كل تشريع وتشريع آمن وبن اي عقاب يتعرض له نتيجة مخالفة الالتزام المذكور اعلاه.

٤ — تشكل مخالفة احد الشروط في هذا الاذن سببا لالغائه دون اي اخطار مسبق.

٥ — الالتزام بالشروط الخاصة المدونة بالاذن.

الجامعات فقط انما قضية الارض المحتلة بشكل عام. فان اراد الجميع رفض التعامل مع اي وثيقة مروسة بالادارة المدنية فليتفضلوا ونحن من ورائهم. اما بخصوص ذكر الهوية في الاذن المعدل فاننا اكدنا ونؤكد اننا لا نقبل ان يشمل طلب العمل هذا بالمقيمين من الاساتذة بل لا نقبل اساسا ان يكون توظيف الاساتذة المقيمين في الجامعات مرتبطا من قريب او بعيد بالسلطات. وسوف نتصدى لاية محاولة لتدخل السلطات بامور الجامعات الداخلية.

د. عبد الستار قاسم — جامعة النجاح الوطنية.

تنص اذن العمل الـ ١٨ لا تحمل اي معنى سياسي. وهذا ما كان اساسا سبب رفضنا التوقيع على الوثيقة. اما من الناحية القانونية فاذن العمل لا تاثير له لان الانسان محير على الخضوع للقوانين والاوامر العسكرية سواء علم بها او لم يعلم وتبقى المسالة متعلقة بقدرة الفرد على عدم تمكين الحكم العسكري منه.

اما بالنسبة للامر ٦٥ الوارد ذكره في الاذن فان المسالة منوطة بنا نحن حملة الهويات فان استجبنا الى اعتبار الاحتلال للتعليم على انه مهنة وبدانا التقيد بهذا الامر فان المنهزم على الساحة في هذه الحالة هو نحن وليس الذين لا يحملون الهويات لان مقاومة الامر ٦٥ هي مسؤوليتنا نحن.

وكمبدأ اساسي اعتقد ان الاساتذة الاجانب عبارة عن حلقة ضعيفة داخل الجامعات من حيث ان تواجدهم هنا متعلق باصدار تصريح او اذن عمل لهم واذا لم يصدر فان عليهم المغادرة فضلا عن ان الاحتلال بامكانه انهاء اقامة اي فرد باي وقت يشاء مما يجعل الجامعات عرضة للتخريب.

ولهذا على الجامعات ان تعمل على تقليل الاعتماد على الاجانب الى اقل حد ممكن وذلك من خلال ايفاد المبعوثين واستقطاب الكفاءات من الخارج. وكما ارى فان الجامعات حتى الان غير جادة في استقطاب الكفاءات المتوفرة على الساحة الفلسطينية بسبب ان ادارات الجامعات تستطيع تسيير غير المواطنين بطريقة تتفق مع اهوائها اكثر مما تستطيع التاثير على المواطنين.

الطالب وليد زقوت: جامعة بيرزيت:

تم التوصل بالاجماع الى اتفاق على توقيع الاذن الذي يحوي عدة ثغرات. نحن نشعر الان ان الخلل في البند ١٨ وهذا البند معمول به منذ عام ٦٧، كما انه معمول به في دول عديدة من العالم. وبالنسبة لنا فاننا نرفض اي جانب سياسي يمس القضية الوطنية.

خلل آخر هو ورود كلمة الهوية في الاذن الامر الذي يشير الى احتمال الطلب من الاساتذة المحليين الحصول على اذن العمل كمدخل نحو ٨٥٤ وهو ما نرفضه.

كما ان تذييل اذن العمل المكون من ورقة واحدة بـ ٢٠٠٠ مما يعني وجود ملحق وهي ثغرة قد تبرزها السلطات متى شاءت.

برايي ان المطلوب توحيد مواقف الجامعات وفي حالة طرح اي موقف جديد من جانب السلطات فامكانيات مواجهته واردة كما ان من الممكن اعادة النظر في الموقف الذي سبقت الموافقة عليه.

الطالب غسان جرار — جامعة بيرزيت:

انقسام الموقف لم يحصل فقط عندما وقعت جامعة بيرزيت اذن العمل حيث اتضح لنا انه لم يكن هنالك اتفاق تام حول لماذا نرفض او لا نرفض هذه الوثيقة او تلك، ومن خلال تجربتي في مجلس الطلبة السابق لم يكن كل المجلس معنيا بان يكون له حضور في اتخاذ هذا القرار حيث ان قرار التوقيع لم يكن نتيجة دراسة متأنية كما لم يتم بالتنسيق مع المؤسسات التعليمية الاخرى الامر الذي ينطوي على تقصير ذاتي للحركة الطلابية في جامعة بيرزيت.

نرى ان ما يحكم موقفنا يجب ان يكون العمدا العام التالي "عدم ضمان عدم وجود تنازلات سياسة من جراء النقطة التي نحن بصددها والتاكد من ذلك يصبح بقاء الجامعات مفتوحة في الظرف الحالي مسؤولية وطنية يجب على الجميع التقيد بها".

ومن اجل تجاوز الموقف الناشئ حاليا فانه يجب:

— عقد لقاءات بين ممثلين عن الاطر الطلابية وبقاش الوضع بشكل اعمق والخروج بموقف مكتوب.

— نقاش المشكلة على نطاق اوسع من الطلبة لخلق اجماع وطني ملزم لكل الاطراف

— اجراء نقاش موسع في كل جامعة لتوضيح ملابسات المواقف المختلفة.

— العمل بالتشاور مع لجنة قانونية معتمدة وموثوق بها.

— توجيه ضغط طلابي نحو مجلس التعليم العالي وادارات الجامعات لتوفير حل استراتيجي للموقف.

الطالب نظام عطايا جامعة بيرزيت

يتضح من مسار الاحداث منذ اصدار ٨٥٤ سنة ٨٠ وحتى اليوم انه لم تكن لدى ادارات الجامعات ومجلس التعليم العالي النية لمواجهته بشكل جدي وحذري. فالسنوات التي مضت على اصداره كانت فرصة كافية لادارات الجامعات لاعادة النظر في سياسة التوظيف التي تتبعها والتي تضع فيتو على بعض الكفاءات المحلية، كما انها كانت كافية لايفاد مبعوثين محليين لتغطية النقص الذي قد يطرأ في بعض الفروع مثل اللغة الانجليزية واقول هذا ليس من منطلق المعارضة المبدئية لوجود اساتذة اجانب فنحن نكن الاحترام للعديدين منهم ولكن في الوقت نفسه فاننا نتوقع من الاساتذة الاجانب الذين يهمهم مصير جامعاتنا ان يقروا معنا انه من الضروري عدم وضع مستقبل التعليم على كف عفريت الادارة المدنية لتقرر متى شاءت وبأية شروط يستمر الاساتذة الاجانب في تادية رسالتهم التعليمية.

اما الوضع الناشئ حاليا فان المطلوب هو التحرك وبسرعة من اجل اعادة التحام الاطر الطلابية والهيئات التمثيلية داخل الجامعات حول موقف موحد يأخذ بعين الاعتبار الملابسات التي احاطت انقسام الموقف للخروج بوثيقة عمل تحدد الخط الاحمر الذي يحكم موافقتنا او رفضنا لهذا الموقف او ذاك للتغلب على الارباك الذي نشأ مؤخرا والنتائج التي قد تترتب عليه.

الطالب غسان صبح — جامعة النجاح:

الادارات معنية بعدم استقرار الوضع في الجامعات، ففي جامعة النجاح يوجد الكثير من المتقدمين للعمل وبمؤهلات عالية وهم مواطنون ومع ذلك تم تعيين اجانب بنفس المؤهلات وحتى اقل، وكذلك في بيرزيت.